

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية

**Achieving environmental justice within the framework of
activating the requirements of sustainable development - study of
some models of leading countries in the field of enabling
environmental justice-**

مهني وردة (*)

جامعة سطيف 2

rosa_droit@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/09 تاريخ القبول: 2020/10/11

ملخص:

يواجه المجتمع المعاصر تهديد المشكلات البيئية، وأظهرت الدراسات أن أخطرها تتمثل في قلة الموارد المائية والتلوث بشتى أنواعه ونقص الوعي البيئي، إضافة إلى غياب العدالة الاجتماعية و العدالة البيئية، خاصة بالنسبة للمناطق المهمشة و الفقيرة التي تعاني من حقوق العدالة البيئية في المياه النظيفة و الحق في العيش في بيئة صحية و الحصول على المعلومات البيئية و الشفافية البيئية، و حقها في تحقيق العدالة داخل الجيل نفسه و بين الأجيال في سياق تحقيق مساعي التنمية المستدامة.

لذلك كانت حماية البيئة ومواردها الأخذة في التناقص من الالتزامات الرئيسية وإحدى المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن رفع مستوى الوعي حول الحقوق البيئية من شأنه اكمال جهود الحكومات لرسم السياسات البيئية المستدامة وتنفيذها، بالتمكين لطبقات المجتمع الفقيرة و المهمشة و ذات الدخل المحدود و

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال
التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

الأقليات منها بشكل خاص ؛ و اتخاذ الاجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر
للتلوث البيئي في المناطق التي تسكنها، وهو هدف الورقة الحالية التي تبحث في امكانية
وضع أسس قانونية واجراءات تنفيذية وطنية و دولية لأجل تحقيق عدالة بيئية ضمن
متطلبات التنمية المستدامة و في اطار تحقيق الإنصاف في توزيع الفوائد و التكاليف
البيئية و التمكين لحق الإنسان في بيئة صحية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، العدالة البيئية، الحق في البيئة، المواطنة
البيئة، جودة الحياة من منظور بيئي.

*مهي وردة

Abstract:

Since current societies face environmental problems, numerous studies have shown that the most serious of these problems is the lack of water resources, pollution, and the lack of environmental awareness; in addition to the lack of both social and environmental justice, especially in remote and poor areas that lack the most fundamental rights of getting clean waters, living in healthy environment, and getting access to environmental information, as well as their right to achieve justice within the same generation and between generations in the context of sustainable development efforts. For this reason, the protection of the environment and the responsible management its decreasing resources is among the environmental obligations and essential conditions for achieving sustainable development. Also, raising awareness about environmental rights will complement governments' efforts to develop and implement sustainable environmental policies by (1) empowering the poor, marginalized, and low-income classes of society, in particular, and (2) taking legal actions

to prevent the emergence of hot spots of environmental pollution. The purpose of the present paper is to examine the establishment of legal frameworks and national and international implementation measures to achieve environmental justice within the context of sustainable development, and to promote greater equity in the distribution of environmental benefits and costs for enabling the human's right to a healthy environment.

Keywords: Sustainable development, environmental justice, the right to environment, environmental citizenship, life quality.

مقدمة:

تعتبر العدالة البيئية قضية إنمائية تسهم في مكافحة التمييز القانوني والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، و قد وضعت الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2014-2017) رؤية لمساعدة البلدان النامية في إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية بحيث يتمكن الفقراء ومجموعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية من الوصول الآمن إلى الموارد الطبيعية (بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات)، و الحصول العادل على المنافع الناشئة عن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، و يتم تقاسمها بشكل عادل و بطريقة منصفة تتفق مع الصكوك الدولية و التشريعات الوطنية.

و قد أبرزت الحوارات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015 ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20+) أنه بعد القرن الواحد والعشرين سوف تعتمد قدرة الدول في دعم التنمية على مواجهة تهديدات متقاربن و هما: تزايد عدم المساواة بين الدول وداخلها، والمخاطر المعقدة الناجمة عن التغير البيئي العابر للحدود.

و قد نص إعلان ريو في عام 1992 في المبدأ 10 أنه "من الأفضل معالجة القضايا البيئية بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى الوطني، حيث يكون لكل فرد الوصول المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة التي تحتفظ بها السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتهم، وفرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. يجب على الدول تسهيل وتشجيع الوعي العام والمشاركة من خلال جعل المعلومات متاحة على نطاق واسع. يجب توفير الوصول الفعال إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك الانتصاف والعلاج."

الإشكالية:

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

تتناول هذه الورقة البحثية دور التنمية المستدامة في تطبيق برنامج العدالة البيئية القائم على أساس الاستخدام الشامل والمستدام للموارد الطبيعية والبيئة من منظور التمكين القانوني للفقراء والطبقات المهمشة والأقليات:

فكيف تساهم مبادئ التنمية المستدامة في تفعيل التمكين القانوني و الفعلي للطبقات الفقيرة والمهمشة من خدمات النظام البيئي والوصول العادل للموارد الاستخراجية و التمتع بالحقوق البيئية التي اكد عليها برنامج الامم المتحدة الانمائي؟

نحاول الاجابة على الاشكالية التالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكل من التنمية المستدامة والعدالة البيئية
المحور الثاني: ترقية مبادئ التنمية المستدامة لأجل تحقيق العدالة البيئية
المحور الثالث: نحو تمكين فعلي للعدالة البيئية في سياق تفعيل متطلبات التنمية المستدامة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكل من التنمية المستدامة والعدالة البيئية
نحاول فيما يلي البحث في مفهومي التنمية المستدامة والعدالة البيئية:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

إن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكرس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث دخل هذا المفهوم إلى الفكر الاقتصادي، فكان الاهتمام في البداية مركزاً على كيفية تنمية الدول، خاصة تلك التي لم تصل اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك (عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دلوي وآخرون، 2015، ص.339)¹

مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن" (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2003، ص.11)²، ومتوسط الدخل

الكلي نسبة إلى عدد السكان أي أن النمو الاقتصادي يشير إلى نصيب الفرد في متوسط الدخل الكلي للمجتمع (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2003)³.
وعليه يقوم النمو الاقتصادي على:
قدرة الاقتصاد على التوسع في إنتاج السلع والخدمات

ب- ينظر إلى النمو من زاوية واحدة وهي النمو في الطاقة الإنتاجية.
ج- لا يتوقف النمو الفعلي على القدرة في إنتاج السلع والخدمات، بل أيضا مدى الاستعمال الفعلي لتلك الطاقة المتزايدة، ويتم قياسه بمؤشرات متعددة (النتائج المحلى الاجتماعي / الزيادة في رأس المال، التقدم التكنولوجي/ تحسن مستوى التعليم....).
2- مفهوم التنمية

إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحصول دول عديدة في إفريقيا وآسيا على استقلالها السياسي، كان يعتقد أن مصطلحي النمو والتنمية استخدمهما كمرادفين لبعضهما، خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، حيث يشير كلاهما إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة⁴ (محمد عبد الفتاح سماح، 2016، ص. 56).

المفهوم التقليدي للتنمية: تنمية اقتصادية

عادة يرتبط مصطلح التنمية بالتعبير عن اقتصاد الدولة، فتعرف بأنها عملية تحسين نوعي ودائم للاقتصاد ولطرق سيره (Dictionnaire petit Larousse, 1984)⁵.

وفي علم الاقتصاد تعرف بأنها "قدرة الاقتصاد القومي والتي ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادات سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5% و 7% أو أكثر" (محمد عبد الفتاح سماح، 2016، ص 55).
أو هو "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال انماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر زمن" (محمد عبد الفتاح سماح، 2016، ص 55).⁶

ب. المفهوم الحديث للتنمية البشرية

أدى فشل مجهودات التنمية الى تراجع المفهوم التقليدي المرتكز على الجانب الاقتصادي لصالح مفاهيم حديثة تنطلق من منظور اجتماعي انساني، يقوم اساسا على توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان والقضاء على اللامساواة والتقليل من الفقر والبطالة فأطلق عليها تسمية التنمية البشرية^(إلياس أبو جودة، 2011، ص.2)⁷.

فقد عرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها: عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وتركز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة⁸، فيكون للتنمية جانبين:

الأول: تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات.
الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية والإنتاجية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الأساسية.

ج- من مفهوم التنمية البشرية إلى مفهوم التنمية المستدامة.
منذ بداية الثمانينات من القرن 20 ظهرت العديد من المشكلات البيئية، والتي باتت تهدد أشكال الحياة على الأرض، وكان ذلك منطقيًا في ظل الاهتمام المفرط بالجانب الاقتصادي وما يعنيه من تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح دون النظر للأثار السلبية على النظام البيئي، الذي بدأت تظهر ملامح تأثره من خلال استنزاف الثروات الطبيعية دون اعطائها الوقت الكافي للتجدد التلقائي الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية وهو مفهوم التنمية المستدامة التي عرفت عدة تسميات (تنمية مستديمة- متواصلة -متداعمة- قابلة للاستمرار)، وتبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم 1972 للبيئة والتنمية، ومع تقرير الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بورتلاند، 1987) تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، حيث تم تبني المصطلح بشكل رسمي ودائم، وقد قد عرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون الاضرار بإمكانية الاجيال القادمة بأن تلبى حاجياتها"(تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، 1987).

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهدي وردة

كما اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية⁹ في ريوديجانيرو بأنها: "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحة للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته، و السعي الى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية و اللغوية و الدينية للأشخاص و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجيتها"(مؤتمر ريو، 1992).
فيعني " التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدره الأجيال القادمة على تحقيق حاجياتها" (لجنة بورتلاند، 1987)¹⁰.

ثانيا: مفهوم العدالة البيئية كأحد أهم ابعاد التنمية المستدامة

1-أبعاد التنمية المستدامة

أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أبعاد رئيسية:
البعد الاقتصادي: ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة¹¹، و الذي يتضمن: (مهدي صالح دواي، 2011، ص.50)

معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية

القضاء على الفقر والتمهيش واللامساواة:

الحد من التفاوت في توزيع الدخل:

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

ب-البعد الاجتماعي:

يتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال (فاضل يوسف، 1994، ص.11)¹²:

الحكم الصالح الذي يعتبر أهم متطلبات التنمية المستدامة و الذي يتم باختيار أسلوب ديموقراطي وتوسيع نطاق المشاركة في الحكم.

توفير خدمات الصحة والتعليم لتطوير المعارف للأفراد والمساهمة في استدامة التنمية.

السيطرة والتحكم في نمو السكان والعمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصفة مخططة، والعمل على تخفيف حدة التلوث في مناطق معينة، (مثل مناطق الأقليات المهمشة، الفقراء، العشوائيات).

ج-البعد البيئي وتكريس العدالة البيئية

يقصد بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال القادمة والحاضرة بأقل تكلفة بيئية و الحفاظ على البيئة من التلوث وتمكين الأفراد من توفير مستوى معيشة وتحسينه باستمرار¹³ (تقرير التنمية الانسانية، 1994)، ويتضمن هذا البعد:

المحافظة على الموارد المائية واستخداماتها من خلال تقليل الهدر.

حماية المناخ من الاحتباس الحراري، والعمل على إيجاد بيئة خضراء و حمايتها من الآثار السلبية لجميع المخلفات الصناعية.

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

تحقيق العدالة البيئية وأسس الإنصاف، حيث تقوم التنمية المستدامة على فكرة مهمة وهي فكرة الإنصاف والعدالة في توزيع القدرات المالية والمادية، وكل ما هو متاح كموارد طبيعية، ثم إن فكرة الإنصاف تعني تحقيق مظاهر التوزيع العادل للثروات مع التركيز على الكثير من العناصر الأساسية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية السياسية والمدنية التي تمكن فئة الأفراد المهمشة والفقيرة والأقلية من التمتع بحقوق المواطنة البيئية، (محمد عبد الربيع، 2001، ص.316)¹⁴

2) خلفية ظهور مفهوم بالعدالة البيئية كدعامة رئيسية في أبعاد التنمية المستدامة:

تعود جذور العدالة البيئية إلى نشأة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت باستيراد الافارقة الأمريكيين كعبيد من القارة الافريقية فكان المجتمع طبقيا، وتم تكريس فكرة التمييز بين طبقات المجتمع، حيث لم يكن يسمح للعبيد العيش في نفس مناطق مخدمهم، وبالنظر لقلّة دخلهم لم يستطع العبيد الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، مما جعل المناطق التي يعيشون فيها تفتقد للخدمات الأساسية وشروط إدارة الموارد البيئية فيها بشكل سليم، وكانت تطبق قوانين الفصل العنصري (Jim Crow) في الـ 1964-1876م. وتحديد الولايات الجنوبية من عام 1964-1876م، وكانت هذه القوانين تمنع الافارقة الأمريكيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية وتفرض عليهم العيش في مناطق محددة بعيدا عن المناطق التي يقطنها البيض، وكانت مناطقهم تملأ بحكم هذه القوانين من شروط الإدارة البيئية السليمة، مما أدى إلى تحولها إلى بؤر تلوث لاحقا. (Filomina Chioma Steady , 2009)¹⁵

فعلى مدى عقدين كاملين كان التركيز في الـ 1964-1876م. على عدم المساواة في توزيع الموارد البيئة، وفي عام 1983 قام مكتب المحاسبات العامة بإجراء دراسة في الشأن وفي عام 1987 تم تقديم تقرير حول النفايات السامة والعنصر الملوث، حيث قامت بإعداده كنيسة المسيح المتحدة التي ألفتت الانتباه إلى عدم المساواة البيئية، وعرف بنيامين

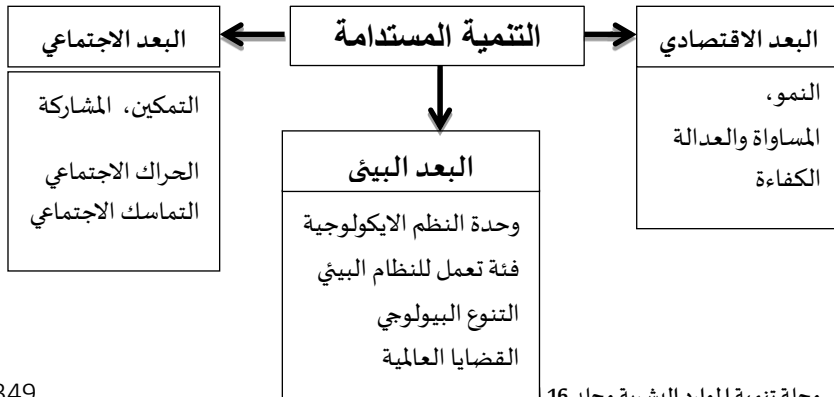
تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

شافيز Benjamin Chavis العنصرية البيئية بأنها تمييز عنصري في اختيار مواقع إلقاء النفايات السامة والصناعات الملوثة، وتطبيق قوانين البيئة بصورة غير عادلة واستبعاد المسؤولين من اتخاذ القرارات البيئية.

وتم تحديد اهتمامات وأهداف الحركة بصورة جماعية، و في عام 1991 والتي كانت بمثابة أول قمة قومية بزعامة الملونين للبيئة في مبادئ العدالة البيئية، فقامت دوسي تانايلور DoceTaTaylor بدراسة 17 مبدأ و25 تعريفاً شمل قضايا مختلفة منها الحماية من التلوث والصناعات الملوثة والسياسات البيئية القائمة على الاحترام المتبادل والمطالبة بحقوق عديدة والتوزيع العادل والمتساوي بين المناطق والمواطنين دون تمييز، وتقدير المصير والاستدامة البيئية والعلاقة بين الثقافة والبيئة.

ويوضح مكتب وكالة حماية البيئة للمساواة البيئية وجامعة كلارك، أتلانتا و مكتب العدالة البيئية، أن هناك أحداثاً مهمة ساهمت في تطور مفهوم العدالة البيئية، ولعل بدايتها عام 1971 حيث ربط مجلس التقارير البيئية الربع سنوية بين التمييز العنصري والجودة البيئية، وفي عام 1999 تم تقديم قانون العدالة البيئية إلى التشريع الأمريكي، وفي عام 2003 قامت وكالة حماية البيئة بتأسيس قاعدة بيانات مكتبة للعدالة البيئية.

العدالة البيئية ناتج التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة



تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

المصدر: أمنة حسين صبري علي، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة، طرق القياس و التنظيم)، مجلة المخطط والتنمية، العدد 32، 2015، ص.126.

المحور الثاني: ترقية مبادئ التنمية المستدامة لأجل تحقيق العدالة البيئية

يستلزم دراسة هذا المحور البحث في مستويات العدالة البيئية، ثم البحث في مقتضيات تطبيق العدالة البيئية كما يلي:

أولاً: مستويات العدالة البيئية في سياق قياس مؤشرات التنمية المستدامة واستدامة البيئة

يمكن قياس أهم مؤشرات العدالة البيئية المرتبطة بالتنمية المستدامة وفق ما حدده تقرير التنمية المستدامة في الأمم المتحدة لعام 2007 من خلال أربع مؤشرات¹⁶ (تقرير لجنة التنمية المستدامة، 2007):

1-تحليل الأنظمة البيئية:¹⁷

يعد النظام القائم في دولة ما ذا استدامة بيئية و بالتالي محققاً لمستوى مقبول من العدالة البيئية إذا كان قادراً على الحفاظ على أنظمتها البيئية في مستويات صحية، وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن والحفاظ وليس التدهور والاستنزاف، مع التركيز على المناطق العشوائية والفقيرة والأقليات.

2-تحليل الهشاشة الإنسانية

تكون الدولة ذات عدالة بيئية في سياق التنمية المستدامة بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها من الطبقات الفقيرة والمهمشة غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي.

3-القدرة الاجتماعية المؤسسية

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

حيث تتحقق العدالة البيئية بالمدى الذي تكون فيه الدولة قادرة على إنشاء أنظمة اجتماعية مؤسسية قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات البيئية.

4- القيادة الدولية

تكون الدولة ذات عدالة بيئية مستديمة بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا وإقليميا في تحقيق الأهداف الإنمائية للأقلية المشتركة القائمة على حماية عالمية للبيئة والتأثيرات البيئية المحلية والدولية العابرة للحدود خاصة على الدول النامية.¹⁸

ثانيا: مقتضيات تطبيق العدالة البيئية في إطار ترقية مبادئ التنمية المستدامة

إذا كانت العدالة البيئية أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة و هدفا في ان واحد، فان ذلك يتحقق بالنظر الى تكريس التشريعات الوطنية البيئية لاهم مبادئ التنمية المستدامة ذات العلاقة المباشرة بالإنصاف البيئي، فقد سلكت هذه المبادئ قاعدة القانون الدولي للبيئة والتي تعارفت عليها الأمم المتمدنة في النظم القانونية الدولية، ومصدرا من مصادر القانون الدولي العام طبقا للمادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ويمكننا التركيز في هذا الشأن على مبدئين مهمين في إطار تطبيق العدالة البيئية.

أ- مبدأ الوقاية وأثره في تحقيق العدالة البيئية

أكدت لجنة القانون الدولي (لجنة القانون الدولي، 1996) التزام الدول باتخاذ التدابير الوقائية الرامية إلى تقليل مخاطر الضرر الجسيم العابر للحدود وهو التزام ببذل العناية، وتشمل هذه التدابير¹⁹:

وضع سياسات إلزامية للوقاية من الضرر أو التقليل منه إلى أدنى حد ويدخل في ذلك أولوية اتخاذ السياسات الوقائية لتجنب المناطق الفقيرة والهشة المثقلة بالتجاوزات في التلويث و التقليل منه إلى أدنى حد ممكن.

تنفيذ هذه السياسات بواسطة التشريعات واللوائح الإدارية.

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

لقد اعتبرت الندوة الوطنية الأمريكية حول العدالة البيئية المنعقدة في 1991 أن مجتمعات الأقليات في الو.م.أ استخدمت كقواعد للإغراق في المصانع الكيميائية و مكبات النفايات الخطيرة بيئياً و على الإنسان (Bunyan I Bryant, 1995, P.5).²⁰

وفي تقرير صادر عن لجنة العدالة العرقية في كنيسة المسيح المتحدة لعام 1987 بشأن النفايات السامة والعرقية، وهي وثيقة رائدة في حركة العدالة البيئية أكدت على الظلم البيئي القائم على العنصرية البيئية، وفي عام 2007 أكدت دراسة في مجال العدالة البيئية أن الأحياء الواقعة على بعد 3 كم من المنشآت الخطيرة للنفايات التجارية، يقطن بها 56 % من الأشخاص ذوي البشرة الملونة والطبقات الفقيرة.

ب-مبدأ دراسة التأثير ودوره في تحقيق العدالة البيئية:

رغم غياب أي تعريف دقيق لهذا المبدأ في النصوص التشريعية و التنظيمية، لكن حاول جانب من الفقه تعريفه بأنه: "تحديد وتقييم للآثار الفيزيائية والإيكولوجية والمالية لمنشأة أو قرار تقني أو سياسي أو اقتصادي يمكن أن يربط آثاراً سلبية حيال البيئة" (مشكاة المؤمن، 2007، ص.2).²¹

وتظهر أهميته في قوانين حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في اعتباره: أداة التخطيط والوقاية (من خلال تقييم المشروع المباشر وغير المباشر على التوازن البيئي ونوعية الحياة والصحة).

أداة إعلام: تسمح للمواطنين دون تمييز بالاطلاع على دراسات المشاريع الماسة بالبيئة. أداة لاتخاذ القرارات حيث تملك السلطة العامة السلطة التقديرية لمنح رخصة لإنجاز مشروع ما أو الامتناع عن ذلك.

إنه أداة لإنقاذ مبدأ الوقاية والحماية.

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

و قد ظهرت أهمية هذا المبدأ في الو.م.أ مع مطلع الثمانينات، حينما بدأت الجمعيات البيئية تلاحظ أن المصافي و المعامل تلقي عوادم خطيرة في المناطق الفقيرة والمناطق التي يقطنها أغلبية الأفارقة الأمريكيين، المهاجرين ذوي الأصول الاسبانية، وكانت هذه المعامل تنجح في اجتياز اختبار تقييم الأثر البيئي، الذي كان يتم من خلال اعتماد مبدأ الأثر الفردي للمشروع، حيث تنظر هيئة حماية البيئة الأمريكية إلى مقدار العوادم التي يلقيها هذا المشروع منفردا إلى هذه المناطق دون ملاحظة الأثر المضاعف للتلوث، مما دفع الجمعيات البيئية إلى تحدي إجازة هذه المشاريع أمام القضاء، لكن القليل من هذه القضايا حالفه النجاح، والسبب في ذلك قصور التشريع البيئي الأمريكي عن معالجة هذه الحالات، حيث تم إجازة هذه المشاريع وحصولها على شهادة تقييم الأثر السلبي التي تعني أن المنشآت لا تؤثر سلبا على البيئة لأن ما تلقيه من عوادم هو ضمن النطاق المسموح به. (مشكاة المؤتمر، 2007).²²

على هذه الخلفية صدر المرسوم رقم 12898 يخول هيئة حماية البيئة الأمريكية اتخاذ التدابير القانونية لترقية مبدأ دراسة التأثير بشكل يضمن معاملة عادلة ومنصفة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، و عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يحمل أفراد المجتمع عبء العيش في مناطق ملوثة أو من الممكن أن تتحول إلى بؤر تلوث.²³

(Kathryn M Mutz, Gary C Bryner, Douglas S Kenney, 2001, P32).

المحور الثالث: نحو تمكين فعلي للعدالة البيئية في سياق تفعيل متطلبات التنمية

المستدامة

أضاف المشاركون في ورشة عمل العدالة البيئية في ديسمبر 2003 في وسط وشرق أوروبا في بودابست محورين أساسيين لمفهوم العدالة البيئية (مشكاة المؤتمر، 2007) وهما:

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

التوزيع العادل للموارد الطبيعية بين أبناء المجتمع.

اشترك المواطنون كافة وبدون تمييز في اتخاذ القرار البيئي السليم.²⁴

على هذا الأساس يمكننا استخلاص أهم متطلبات التنمية المستدامة لأجل تمكين فعلي لمبدأ العدالة البيئية وهي:

أولاً: تكريس مبدأ المواطنة البيئية

نحاول استقراء مفهوم المواطنة البيئية والتعرف على أهم أهدافها وأبعادها، ثم تحديدات التمكين للعدالة البيئية بالنظر لتحديات المواطنة من خلال ما يلي:

1-تعريف المواطنة البيئية:

إن مصطلح المواطنة البيئية ليس بالمصطلح الواسع الانتشار بالقدر الكافي، لأنه لا يزال من المفاهيم الوليدة، ظهر على إثر مفاهيم أخرى ذات صلة (المواطنة الإيكولوجية 2005/ المواطنة الخضراء 2001/ المواطنة المستدامة 2006/ المواطنة البيئية المسؤولة 2005) (ريهام رفعت عبد العالي، 2017، ص.341)²⁵

ارتبط مفهوم المواطنة البيئية بمفهوم التنمية المستدامة انطلاقاً من الوصول إلى المجتمعات المستدامة، الأمر الذي يتطلب تحولات في مواقف الأفراد تجاه البيئة، فهي تنظر إلى ابعاد من المصالح الشخصية واطعة في اعتبارها المحافظة على حقوق الأجيال القادمة من خلال توجيه الناس بالسلوك البيئي المسؤول تجاه البيئة والمساهمة في تحقيق مجتمع عادل، وبهذا فهي تسعى إلى توفير السبل لتعزيز الاستدامة الإيكولوجية والعدالة البيئية على حد سواء. (ريهام رفعت عبد العالي، 2017، ص.342)²⁶

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

وقد عرفت المواطنة البيئية بأنها: "المشاركة الفعالة للمواطنين في التحرك نحو تحقيق الاستدامة ومواجهة التحديات التقليدية التي تعكس طبيعة المشكلات البيئية (United Nations Environnement Programme, 2004)²⁷

أو هي (تصرف الفرد المسؤول والإيجابي نحو البيئة في مجتمع عادل يوفر السبل لتعزيز الاستدامة والعدالة البيئية) (ريهام رفعت عبد العالي، 2017، ص.143)²⁸

وقد عرفها الرافعي بأنها "المشاركة الفعالة للمواطنين في التوجه نحو الاستدامة، وهي تتحدى المفاهيم التقليدية للمواطنة لتعكس طبيعة المشكلات البيئية، وهي جزء من تغيير الاتجاه نحو الحكم الرشيد للسياسات البيئية والقائمين على وضع هذه السياسات).

2-أهداف المواطنة البيئية:

وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدول غرب آسيا أهداف المواطنة البيئية كما يلي:

-اكتساب المواطنين المهارات والمعلومات التي تساهم في الإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة.

- تحسن السلوك البيئي في الحياة العامة.

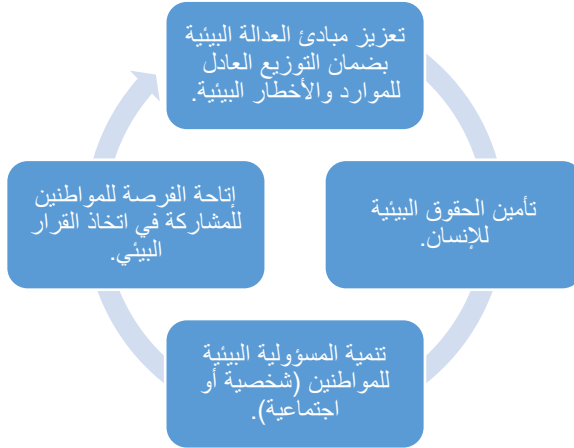
- السعي لتجنب الأضرار البيئية قبل وقوعها.

- المطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى للأنشطة المفتوحة

- وضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنمية.

- تبادل الخبرات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبين اللجنة الخاصة ببرنامج المواطنة البيئية التابع لبرنامج الأ.م. للبيئة لدول غرب آسيا.

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة



المصدر: ربهام رفعت عبد العال، (المواطنة البيئية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس)، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، المجلد 11، العدد 1، 2017، ص.406.
3- أبعاد المواطنة البيئية:

حدد بعض الفقهاء والدارسين أهم أبعاد المواطنة البيئية في 4 أبعاد هي:²⁹
المسؤولية الشخصية البيئية-العدالة البيئية-المشاركة البيئية-الأخلاقيات البيئية.
وأخيرا وضع الدكتور عطية عام 2014 أربع أبعاد للمواطنة البيئية وهي:
السلوك البيئي المسؤول-الاتجاه نحو تحقيق العدالة البيئية-المشاركة في حل المشكلات البيئية-الاتجاه نحو التنمية المستدامة. (ربهام عبد العال، 2017، ص.143)

4- معضلات التمكين للعدالة البيئية بالنظر لتحديات المواطنة البيئية
تعتبر المحاور الثلاث أدناه أدلة على عدد من التحديات المشتركة أمام تنفيذ خطة العدالة البيئية وتحفيز التكيف في النظم القانونية والمؤسسية في الموضوع، حيث يتعلق الأمر بـ (عبد المعبود محمد، 2014):
أ. النهج المعيارية للحقوق البيئية والوصول إلى العدالة

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

أبرزت الأطر المعيارية العالمية أهمية الأساليب القائمة على الحقوق في مجال التنمية المستدامة، حيث نص المبدأ الأول من إعلان ستوكهولم لعام 1972 على أن الناس لديهم "الحق الأساسي في الحرية والمساواة وظروف الحياة الملائمة، في بيئة ذات جودة تسمح بحياة كريمة ورفاهية، ونحن نتحمل مسؤولية جليلة لحماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية". ونص المبدأ 10 من إعلان ريو لعام 1992 كذلك على أنه "يجب أن يتاح لكل فرد الوصول المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة... وفرصة المشاركة في عمليات صنع القرار، ويجب توفير الوصول الفعال إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك سبل الانتصاف والعلاج". وقد أشارت وثيقة المستقبل لعام (2012) إلى "المشاركة العامة الواسعة والحصول على المعلومات والإجراءات القضائية والإدارية أمران أساسيان لتعزيز التنمية المستدامة.

كان الاتجاه الرئيسي هو ظهور الأطر الوطنية التي تعبر عن حقوق الشعوب البيئية، على سبيل المثال، في وقت انعقاد قمة ريو الأولى في عام 1992، كان لدى حوالي 60 بلداً نصوصاً دستورية بشأن المسائل البيئية، ولكن بحلول قمة مؤتمر قمة ريو +20 في عام 2012، ازداد هذا إلى أكثر من الضعف، حيث تضم 140 دستوراً اليوم مبادئ بيئية. وهذا يشمل 19 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و 32 بلداً في أفريقيا. من بين 140 دستوراً لها مبادئ بيئية فيها، 92 منها تحتوي على حقوق موضوعية، 30 حقوقاً إجرائية، 83 تفرض واجباً فردياً يتعلق بالبيئة، و 140 تفرض واجباً على الحكومة للتعامل مع الحماية البيئية.

وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من 350 محكمة متخصصة ومحاكم بيئية في 40 بلداً توفر قدراً أكبر من إمكانية وصول الجمهور إلى حل المنازعات البيئية وسبل الانتصاف. في حين أن العديد من البلدان تجرّب المحاكم والمحاكم الخضراء المتخصصة، فإن قيمة هذه المقاربات ليست بالضرورة عالمية لأنها تعتمد بشكل كبير على السياق السياسي والمؤسسي المحدد الذي يحدد النظام القضائي. تُعد المحاكم في بعض السياقات التي تُعتبر قيمة مضافة للنظام القضائي، كإطار متخصص للمداولات

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

حيث يحوز أعضاء اللجنة على المعرفة التقنية كأساس لمزيد من الأحكام المستنيرة المتعلقة بالقضاة العامين كما يتم تقييمها في بعض السياقات كطريقة للحد من تراكم القضايا الموجودة في النظام القضائي العام، وهو عائق كبير أمام الوصول إلى العدالة في العديد من البلدان. ومع ذلك، في السياقات الأخرى أو المحاكم المتخصصة أو الخضراء يمكن اعتبارها خياراً مكلفاً (عبد المعبود محمود، 2014).

ويؤكد ديريك بيل Derek R. Bell (Carne Melo, 2008)³⁰ أنه من الممكن استنباط نوعين من تلك الحقوق من خلال المفهوم القائل بأن البيئة تعد المورد الأساسي لاحتياجات الأفراد الأساسية في المجتمع، مؤكداً على وجود مجموعة من الحقوق البيئية الجوهرية والحقوق الإجرائية التي تسعى في المقام الأول للدفاع عن الحقوق البيئية الجوهرية الأساسية ومن ثم دعا إلى تنظيم حملات من أجل إرساء حقوق جديدة، كما سعى جاهداً إلى ضرورة إدراج هذين النوعين من الحقوق داخل الدساتير والقوانين (عبد المعبود محمود، 2014)³¹

و أعتبر أن للمواطنين الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة عن طريق الانضمام إلى المنظمات البيئية التي تروج لفكرة المناصرة البيئية والمشاركة في الأنشطة التي تسعى إلى حماية البيئة، ورغم تأكيده على الحقوق إلا أنه يرى أن واجبه الأساسي يكمن في الالتزام بالقوانين التي تصدرها الدولة نحو البيئة، والترويج لمفهوم العدالة البيئية العالمية.

ب. المسألة الاجتماعية والحركات الخضراء على مستوى الجذور الشعبية

تواجه المجتمعات حقيقة مفادها أن نظم القانون تعمل في كثير من النواحي ضمن الاقتصادات السياسية الأوسع نطاقاً، بعيدة المنال ولا يمكن الوصول إليها، وغالباً ما كانت متواطئة في خلق المشاكل ذاتها التي تواجهها المجتمعات. علاوة على ذلك، حتى في الحالات التي تتبع فيها هذه النظم المعيارية أهدافاً بيئية، فإنها غالباً ما تظل في محيط عمليات التنمية في البلد وفي توتر مع القوى المهيمنة التي تعزز الأنظمة الحالية لعدم

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

المساواة وعدم الاستدامة بدلاً من تحديثها. (عبد المعبود عبد الرسول، جلال نجيب، 2014، ص 10)

لقد اكتسب دور حركات العدالة البيئية في تحفيز نظم المساواة وتحويل المؤسسات اعترافاً متزايداً في الآونة الأخيرة، كما برز قادة العدالة البيئية في جميع أنحاء الجنوب، مثل حركة GROOTS للنساء وتمكين المجتمع على الموارد الطبيعية في كينيا، وركزت حركة الحزام الأخضر التي أنشأتها Wangari Maathai على حقوق المرأة البيئية (النظام العالمي للتنمية المستدامة، شبكة المعرفة الكبرى للقرار و الاستراتيجية)³²، وحملات العدالة البيئية في Saro-Wiwa في نيجيريا، و Accion Ecologia وما يتصل بها. التحركات في أمريكا الجنوبية، والانتفاضات المحلية في دلتا النيل في مصر ضد الآثار السامة على الفقراء، أو حركات لدمج الحقوق البيئية والمؤسسات الجديدة الموجهة للتنمية المستدامة في تونس ما بعد الثورة.

ج- القانون العرفي والتعددية القانونية: تمكين التنوع البيئي والاجتماعي

يراعي منظور العدالة البيئية التحليل السياقي للمظالم التاريخية والإقصاء الذي تواجهه المجتمعات الأصلية والقبلية ويعترف بالمفاهيم التقليدية للطبيعة ولا تزال العدالة موجودة في المجتمعات الأصلية والقبلية. وينعكس ذلك على أساس يومي في القواعد المحلية والتقليدية والنظم غير الرسمية والهجينة للعدالة والحكم، فإدراك الطبيعة السياقية للتنمية القانونية في المجتمعات المختلفة يساعد على تحقيق أكبر قدر من العدالة البيئية والاجتماعية. ويعني تمكين الأشكال التقليدية والعرفية للقانون والعدالة في هذا السياق من إيجاد حلول مختلطة جديدة بين الأساليب العالمية والمحلية للاستدامة البيئية والعدالة، والتي تعني خلق حلول هجينة جديدة بين المناهج العالمية والمحلية للاستدامة البيئية والعدالة، وإشراك تنوع المجتمع كأساس للاستدامة.

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

ثانياً: تحقيق جودة الحياة من منظوري

تحاول هذه الجزئية البحث في مفهوم جودة الحياة و علاقته بالعدالة البيئية:

تعريف جودة الحياة:

يعرف Wasserman جودة الحياة بأنها مفهوم يشير إلى الرفاهية الذاتية والتقييم الشامل عما هو جيد وحسن في الحياة من خلال الأنشطة الاجتماعية ومستوى المعيشة. (أحمد عيد، خلف بيومي، 2014، ص.48)³³

ويقوم مفهوم جودة الحياة على مفاهيم الرفاهية وتحقيق مستوى من الرضا العام عن الحياة التي يعيشها الأفراد بتوفير متطلباتهم الأساسية والوصول إلى قدر من الرفاهية التي تقوم أساساً على المعرفة والوعي والإدراك لمختلف الحياة الاجتماعية. (أحمد عيد، خلف بيومي، 2014)³⁴

وعليه يمكن وضع تعريف إجرائي لجودة الحياة بأنه: درجة الرضا العام عن الحياة من قبل الأفراد المبني على التمتع بكافة الحقوق والالتزام بالواجبات، والقائم على تحقيق قدر من الرفاهية قائمة على مسؤولية الفرد نحو بيئته من خلال معرفته وإدراكه في مختلف جوانب الحياة البيئية.

2-أهمية تحسين جودة الحياة في تفعيل مبدأ العدالة البيئية من المنظور البيئي:

ينظر للمنظور البيئي لجودة الحياة من خلال تقييم العلاقات التفاعلية بين الفرد والبيئة والمعايير الاجتماعية المعيارية، من خلال تحقيق الرفاهية الذاتية والموضوعية للأفراد داخل المجتمعات المحلية خاصة المهمشة والفقيرة والأقليات.

وقد وضع أنوكوش 9 مؤشرات لنوعية الحياة هي:

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

-ظروف المعيشة التي يعيشها الفرد من دخل ومستوى اجتماعي.

- توفير الاحتياجات الأساسية، أنماط الحياة اليومية والاقتصادية، القيم الاجتماعية خاصة القيم المثالية، نوعية الحياة الذاتية من حيث مستوى الرفاهية، جودة نوعية المجتمع، الهوية، الوعي السياسي، المحددات الاجتماعية.

ثالثا- نماذج من الدول ذات التجربة في اتخاذ تدابير وطنية للتمكين للعدالة البيئية في سياق تحقيق التنمية المستدامة

وضعت بعض الدول مجموعة من التدابير القانونية والمؤسسية لزيادة إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف والعدالة في المسائل البيئية، وتعزيز مستويات المساءلة في عمليات صنع القرار، وتمكين المجتمعات المحلية التقليدية من خلال الاعتراف بالمطالبات التاريخية والمعايير العرفية بشأن الاستخدام العادل للموارد الطبيعية والبيئية، وفيما يلي أهم هذه الدول:

1-الهند: أكبر ديمقراطية في العالم وواحدة من أكبر اقتصاداتها الناشئة. كما أن لديها أكبر تجمع للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وشهدت في السنوات الأخيرة طفرة في حركات العدالة البيئية، حيث أن ضغوط النمو تجعل نفسها محسوسة على المجتمعات والنظم الإيكولوجية. لقد طور القضاء الهندي دورًا خاصًا في هذه العملية.

كانت نقطة الدخول للمطالبات البيئية من خلال حكمين تشريعيين: المادة 21 من الدستور بشأن الحق في الحياة؛ المادة 48-أ (4) من المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة (1976)، التي تشير إلى أن "الدولة يجب أن تسعى إلى حماية وتحسين البيئة وحماية الغابات والحياة البرية للبلاد"، والمادة 51-ألف (ز) من الدستور الهندي بشأن الواجبات الأساسية لكل مواطن في الهند، والتي تنص على أنه "يجب على كل مواطن

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

من مواطني الهند... حماية وتحسين البيئة الطبيعية بما في ذلك الغابات والبحيرات والأنهار والحياة البرية، والحصول على الرحمة للمخلوقات الحية (Filomina Chioma Steady, 2009,p.18)³⁵ وتحدثت المحكمة العليا عن تأثيرات التصنيع على المواطن العادي من خلال سلسلة من القضايا التي تحاول تحقيق توازن بين النمو والإنصاف والاستدامة. جاء ذلك في أعقاب سلسلة من الأحداث التي أثر فيها الفقراء بشكل غير متناسب على الصناعة، بما في ذلك مأساة بوبال عام 1984. بحلول عام 1991، إلى جانب إطلاق الإصلاحات النيوليبرالية الهندية وطريقها إلى إعادة الظهور كقوة اقتصادية عالمية، أعلنت المحكمة العليا أن "قضايا البيئة يجب ويجب أن تحظى بأعلى درجات الاهتمام من هذه المحكمة." (Suprême Court of India, Judgment of 11 October 1991, 1992)³⁶

في سومهاش كومار ضد ولاية بيهار، لاحظت المحكمة العليا أن "الحق في الحياة حق أساسي بموجب المادة 21 من الدستور، ويشمل الحق في التمتع بالمياه والهواء الخاليين من التلوث من أجل التمتع الكامل بالحياة." (Subhash Kumar v State of Bihar, AIR 1991 SC 420). هذا التفسير التاريخي من قبل المحكمة العليا وضع الأساس لتوسيع النهج القائمة على الحقوق لتحدي الآثار البيئية للنمو، تبع ذلك سلسلة من الدعاوى القضائية للمواطنين والمنظمات غير الحكومية حيث أيدت المحاكم حقوق المواطنين في تنظيف الهواء والمياه النظيفة، وأصبحت المحاكم في بنغلادش وباكستان ونيبال أيضًا تعترف بحقوق بيئية واسعة في نصوص مصاغة بالمثل. بالإضافة إلى نجاحاتها في إعادة تفسير جوهر الحقوق الدستورية لمعالجة العدالة البيئية، قامت الهند أيضًا بدور رائد في السوابق الإجرائية بما في ذلك قضايا المصلحة العامة (PIL)،

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

مما يسمح لمجموعات من المواطنين بإقامة دعاوى قضائية تدعي وقوع أضرار اجتماعية واسعة و انعدام المساواة في المجال البيئي.

مع استمرار ظهور اقتصاد الهند ومع تزايد الضغوط على العدالة والنظم الإيكولوجية، ظهرت نداءات في السنوات الأخيرة لمزيد من التوسع وتعميق أنظمة الوصول إلى العلاج، مما أدى في عام 2010 إلى إقرار قانون المحكمة الخضراء (Law Commission of India, 2003)³⁷، الذي يهدف إلى تحفيز ظهور نظام للمحاكم المحلية في المسائل البيئية.

نشأت فكرة إنشاء نظام للمحاكم الخضراء لأول مرة في عام 1996 في المجلس الهندي لـ EnviroLegal Action ضد Union of India، حيث ذكرت المحكمة أن وجود نظام للمحاكم الخضراء ذات اختصاص متعلق بالجوانب المدنية والجنائية للمطالبات البيئية يمكن أن يساعد في تحقيق العدالة البيئية (Lin T, Wang C, Chen Y, Camacho T, Lin, F, 2009; pp.9-10)³⁸، إنشاء أفرقة من الخبراء لحل القضايا التقنية للغاية، والمساعدة في الحد من عدد القضايا الكبيرة التي تواجه المحاكم العامة.

و يضع قانون المحكمة الخضراء الآن الأساس لظهور أكبر شبكة في العالم في السنوات القادمة المحاكم البيئية المحلية التي من المتوقع أن تزيد من قدرة المواطنين على المطالبة بالتمكين للعدالة البيئية، ومن الأولويات الأخرى الاعتراف بالمحنة التي يواجهها سكان الأديباس (القبليون) في الهند. من بين أكثر من 260 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر في الهند، هناك 70 مليون شخص من القبائل، يعتمدون جزئياً أو كلياً على الغابات ويشغلون 60٪ من مناطق الغابات في الهند.

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

يتسم الوصول إلى العدالة البيئية بأهمية خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد الطبيعية وتقاسم منافعتها، حيث تستضيف المجتمعات القبلية معادن ذات قيمة عالية ولكن أيضاً تجربة أدنى تصنيف الهند على مؤشر التنمية البشرية (HDI). شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الاحتجاجات القبلية ضد التوسع في مصالح تعدين الدولة والشركات في المناطق القبلية. صدر قانون سكان الغابات لعام 2006 (الاعتراف بحقوق الغابات) للتصدي للظلم التاريخي الذي عاشه القبليون ويضع عملية جديدة للاعتراف بالحقوق. لغابات الأراضي واستخدام الموارد. ويعترف القانون التاريخي بالوظيفة الاجتماعية للموارد الطبيعية في حياة الشعوب القبلية، ويشجع الإدارة المجتمعية من خلال إشراك الشعوب القبلية في تدابير الحفظ.

كما يدعو إلى الموافقة المسبقة عن علم (PIC) قبل أن تتمكن الدولة من الحصول على أراضي الغابات من أجل مشاريع استخراج الموارد أو غيرها من مشاريع تنمية الموارد. يتم تفويض المجالس القروية (ghas sabhas) بالقدرة على الإشراف على عملية الاعتراف بمطالبات حقوق القبائل، ولضمان أهداف الحفاظ على الغابات.

2-الصين: هي الاقتصاد الرئيسي الأسرع نمواً في العالم، حيث تشهد الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية و ما ينتج عنه من التلوث و الضغط على خدمات النظم الإيكولوجية والرفاهية الاجتماعية، و قد برزت روح المساواة في المجتمع مع الأفراد والمجتمعات الذين يطالبون بشكل متزايد بالوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان في المسائل البيئية، وفي عام 2009، أصدر مجلس الدولة الصيني أول خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في الصين. ومن الأهمية بمكان أن القسم 1 (7) بشأن الحقوق البيئية ينص على أن الهدف من خطة العمل هو دعم "مبدأ التنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية واستخدامها" (State Council of)

China , 2009³⁹. وكان من بين التطورات ذات الصلة زيادة أكثر من 47 محكمة ومحاكم بيئية على المستوى المحلي في جميع أنحاء البلاد (Patrick Keuleers , Nik Sekhran, 2014)⁴⁰، إلى حد كبير في المقاطعات الشرقية الصناعية بالصين. وتشمل أمثلة التعبير المعياري من خلال لائحة تدابير 2006 للمشاركة العامة في تقييمات الأثر البيئي، ولائحة عام 2006 بشأن المشاركة العامة في التقييم البيئي، وتدابير 2007 بشأن المعلومات البيئية المفتوحة، كما شهدت الصين ظهور الآلاف من المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، وزيادة في الاحتجاجات المرتبطة بالبيئة، حيث شهد عام 2011 على سبيل المثال واحدة من أكبر الاحتجاجات في الصين في الآونة الأخيرة من أي نوع، احتجاج داليان PX الشامل على التلوث السام في شمال شرق الصين، وشهدت السنوات الأخيرة نهوض اتحاد البيئة في عموم الصين (AFED)، وهي منظمة اجتماعية تابعة للحكومة. (Yuming Wang, 2012)⁴¹، وفي عام 2009، حقق AFED خطوة مهمة إلى الأمام في البحث عن العدالة البيئية عندما قدمت بنجاح أول حالات PIL في الصين في محكمة Wuxi البيئية ومحكمة Qingzhen البيئية (Patrick Keuleers , Nik Sekhran, 2014, p.14)، ونجحت في تسوية حالة التلوث ضد شركة Jiangyin Port Container Company، بينما في محكمة Qing Qing الصينية، نجح AFED في مطالبته بناءً على خمسة عشر عامًا من التقاعس الإداري من قبل المكتب المحلي للأراضي والموارد. كانت عملية إنشاء محاكم بيئية في الصين تجربة في الاختصاص القضائي مع المحاكم في مدن مثل غوييانغ وكينغ تشن ووكتسي ويوننان، حيث اتبعت نهجًا متكاملًا من خلال منحها الاختصاصات القضائية في المسائل المدنية والجنائية والإدارية البيئية. (Patrick Keuleers , Nik Sekhran, 2014, p.14)، كما ظهرت مخاوف بشأن تأثيرات مبادرات تنمية الموارد على الفقراء ومجتمعات الأقليات في غرب الصين، التي أصبحت عنصراً أساسياً في تحديات العدالة البيئية في الصين. يغطي

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

غرب الصين تسع مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم، وعشرات البلديات، تغطي 60٪ من الأراضي الصينية، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 370 مليون نسمة (25٪ من إجمالي القومي). تزايد أهمية المنطقة للحفاظ على النمو الوطني، واستضافة 80٪ من إجمالي إمدادات المياه في الصين، و 50٪ من احتياطات الصين من المعادن، وغالبية احتياطات الصين من الفحم والغاز الطبيعي.

وفي غرب الصين، تستلزم العدالة البيئية مبدئين أساسيين للدولة التي أشير إليها في دستور عام 1982 (Nik Sekhran, 2014, p.14), (Patrick) Keuleers، الحماية المتساوية بموجب القانون، وواجب الدولة في ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من أجل الصالح العام. ومن الأهمية بمكان استراتيجية الصين الغربية للتنمية وسياسة "غو غو" التي تهدف إلى ربط مناطق الأقليات "الأقل نمواً" بمزايا التصنيع السريع في الشرق.

3- في الفلبين: تعد العدالة البيئية سياسة دولة مضمونة مرتبطة بالمادة 16 و المادة الثانية من دستور عام 1987 والتي تنص على أن "الدولة تحمي وتعزز حق الشعب في بيئة متوازنة وصحية بانسجام" (State Council of China, 2000)⁴². وفي سياق تطبيق هذا النص، كانت أول قضية رئيسية هي Oposa v. Factoran قررت في عام 1993، حيث كان الملتمسون مجموعة من القُصّر، ممثلون بأوليائهم (Dennis Baldago) (2012)⁴³ حيث قدم الملتمسون دعوى جماعية لأنفسهم وللآخرين من جيلهم وللأجيال المقبلة. لقد أرادوا وقف إزالة الغابات من خلال التأكيد على أن التصاريح المحددة التي تمنحها الحكومة لمرخصي الترخيص لقطع الأشجار في غابات البلاد تنتهك حق المواطنين في بيئة متوازنة وصحية.

ظهر عدد كبير من القضايا القانونية و ردود السياسات في السنوات التالية، كان من المعالم البارزة فيها إنشاء محاكم بيئية جديدة. ومن خلال الدور القيادي للمحكمة العليا، صدر قرار في عام 2008 يقضي بتعيين 117 محكمة ابتدائية بصفتها "محاكم خضراء" ذات اختصاص وقضائية خاصة مقصودة للإشراف على القضايا المتعلقة بالبيئة.

وتبع ذلك في عام 2009 منتدى وطني حول العدالة البيئية والتمسك بالحق في بيئة متوازنة وصحية، عقدته المحكمة والشركاء لاستكشاف سبل أخرى لتمكين الفقراء من خلال نظم العدالة البيئية. وقد تم تنظيم منتدى العدالة البيئية لعام 2009 للتحقق من صحة مسودة القواعد الإجرائية الجديدة للحالات البيئية والتي ينظر إليها على أنها ابتكار قانوني لمواصلة دعم هدف العدالة البيئية. في عام 2010، أقرت المحكمة القواعد الإجرائية الجديدة الخاصة بالقضايا البيئية، التي تعتبر الأولى من نوعها في العالم وإصلاحًا كبيرًا في دعم وصول الفقراء إلى العدالة في القضايا البيئية.

خاتمة:

من خلال ما تم دراسته يمكن تسطير أهم النتائج:

يفرض مفهوم العدالة البيئية جملة من التطبيقات العملية التي تجعل منه قاعدة قانونية تأخذ في الاعتبار مفاهيم مهمة، في مقدمتها مفهوم الاستدامة البيئية التي تقوم على جملة من المؤشرات العملية، و التمكين للحقوق البيئية، كما انه يرتبط اشد الارتباط بتكريس مبادئ المواطنة البيئية و ابعادها و ان اختلفت حسب مقتضيات التمكين من دولة الى اخرى، إلى جانب تفعيل مفهوم نوعية الحياة من منظور بيئي (جودة الحياة)، ثم إن الدراسة اثبتت زيادة بعض الدول نصا و واقعا في مجال التمكين

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

للعدالة البيئية خاصة من خلال تمكين الفقراء والاقليات من اللجوء الى القضاء في المسائل البيئية.

المقترحات: في سياق ما تم دراسته، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تقتضي العدالة البيئية تحقيق معادلة التمييز باتخاذ كل ما من شأنه وقف التدهور الحاصل في بيئة المناطق العشوائية و الفقيرة سواء تمثلت هذه الاجراءات في منع و ايقاف التلوث الحاصل وهذا ما يعرف بالنطاق السلبي لمفهوم العدالة البيئية، اما الايجابي فيعني اتخاذ كل اجراء من شأنه تحسين حالة البيئة في هذه المناطق (كالقيام بحملات توعية بيئية تساعد السكان على التعامل مع البيئة المتضررة التي يعيشون فيها، ترحيل المشاريع الملوثة أو اغلاقها)

- ضمان التمثيل: فيجب ضمان حسن تمثيل هذه الشريحة عند اتخاذ القرار البيئي الخاص بمناطق عيشها، سواء عند اتخاذ القرار أو عند تطبيقه وتنفيذه مما ينجم عنه خلق قاعدة شعبية للمؤسسة البيئية تمكنها من تحقيق افضل حماية بيئية ممكنة، ذلك ان حماية البيئة لا يمكن ان يتحقق دون مساهمة فاعلة من المجتمع تتمثل في استيعاب القرار البيئي و صولا لسلامة تطبيقه حيث يتميز القرار البيئي عن غيره من القرارات بكونه يخاطب المجتمع – على اختلاف طبقاته- فلو افترضنا مثلا ان المؤسسة قررت عدم السماح بإقامة مشروع معين لكونه مخالفا للشروط البيئية فان المؤسسة البيئية تخاطب المجتمع بان هذه المشروع يؤثر سلبا على صحة المواطنين ككل في حين ان اي قرار اخر لا يتضمن مثل هذا المعنى او المضمون⁴⁴، و عليه كلما تمكن افراد المجتمع من التفاعل مع القرار البيئي كلما تمكنت المؤسسة البيئية من تحقيق ادارة افضل للموارد البيئية ليتوصل المجتمع بعد ذلك الى تنمية موارده بشكل يمكن معه للأجيال القادمة الاستفادة من هذه الموارد و هذا ما يعرف بالتنمية المستدامة.

الهوامش:

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهني وردة

عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دلوي وآخرون، التنمية المنتظمة المفهوم والعناصر و الأبعاد، مجلة ديالي، 2015، العدد 67، ص.339.

عبد القادر محمد عبد القادر عطاية، اتجاهات تحديثية في التنمية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص.11.

المرجع نفسه، ص.11.

محمد عبد الفتاح سماح، الحق في التنمية و الحق في البيئة و إشكالية التوفيق بينهما، أطروحة دكتوراه، كلية حقوق، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2015/2016. ص.56.

.Dictionnaire petit Larousse, France, 1984.

. محمد عبد الفتاح سماح، المرجع السابق، ص.55.

. إلياس أبو جودة، التنمية الانسانية وأبعادها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، مجلة الجيش، مجلة الجيش، العدد78، لبنان، ص.2.

المرجع نفسه.

المبدأ الثالث من مؤتمر ريو دي جانيرو، قمة الأرض، 1992

محمد عبد الفتاح سماح، المرجع السابق، ص.58.

مهدي صالح دواي، التنمية المستدامة مفاهيم التكوين وأبعاده التمكين، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 2011، 31، ص.50.

فاصل يوسف، دراسات وأبحاث بيئية، مؤسسة مزدرش، 1994، ص.11.

تقرير التنمية المستدامة لعام 1994.

محمد عبد الربيع، اقتصاد الحماية والبيئة، دار الامين للنشر والطباعة، مصر، 2001، ص.316.

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال
التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

Filomina Chioma Steady ; Environmental Justice in the New Millennium Global
Perspectives on Race, Ethnicity, and Human Rights, Copyright © Filomina Chioma
Steady,, United States of America; July 2009 ,p.7

تقرير لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة لعام 2007 . UNDP,NEW,2008/2007
YORK,USA

نجم العزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة نظام و متطلبات وتطبيقات ISO14000، الطبعة الثانية،
دار الميسرة للطباعة و النشر، 2010، عمان.

مهدي سهر غيلان، شيماء رشيد محسن وآخرون، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة
في الدول العربية، العراق، د س ن، د م ن، ص 07.

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدور 51، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها 48، 6
ماي 1996، الملحق رقم 10 (51/10) /A، ص 220-229.

Bunyan I Bryant, Environmental Justice, issues, policies, and solutions ,Island Press,
Washington ,1995, P.5

مشكاة المؤمن، العدالة البيئية، بحث منشور، جامعة جورج ميسن واشنطن، المنتدى العربي للبيئة
و التنمية، 2007، ص 02.

مشكاة المؤمن، المرجع السابق، ص.

Kathryn M Mutz, Gary C Bryner, Douglas S Kenney , Justice and Natural Resources ;
Concepts , Strategies, and Applications, Island Press, 2001, P32

مشكاة المؤمن، المرجع السابق، ص.07.

ريهام رفعت عبد العال، (المواطنة البيئية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس)،
مجلة الدراسات التربوية والنفسية، المجلد 11، العدد 1، 2017، ص 141.

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال
التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

المرجع نفسه، ص142.

.United Nations Environnement Programme, 2004

ريهام رفعت عبد العال، المرجع السابق، ص143.

محمد محمود إبراهيم، فاعلية أنشطة بيئية مصاحبة لمنهج الدراسات الاجتماعية لتنمية بعض
أبعاد المواطنة البيئية لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد
الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2014، ص26.

1- Carme Melo, Promoting Ecological Citizenship: Rights, Duties and Political Agency,
an International E —Journal for Critical Geographies, Vol.7, No.2. 2008, pp: 115-
119.

2- Ibid.p p : 120-124.

عبد المعبود محمود، الأبعاد الاجتماعية للعدالة البيئية في المجتمع المصري، قضايا البيئة و جودة
الحياة، نحو استراتيجية مصرية شاملة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، المؤتمر
السنوي السادس عشر، القاهرة، 2014.

3- <http://www.womenaid.org/press/info/development/greenbeltproject.html>

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قضايا البيئة وجودة الحياة نحو استراتيجية مصرية
شاملة خلال الفترة من 22-24 ديسمبر 2014، القاهرة، 2014، ص48.

المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

Filomina Chioma Steady ; Environmental Justice in the New Millennium Global Perspectives on
Race, Ethnicity, and Human Rights, First edition: July 2009, United States of America , Library
of Congress Cataloging-in-Publication Data is available from the Library of Congress ; p.18

Tarun Bharat Sangh, Alwar v Union of India, Supreme Court of India, Judgment of 11 October
1991, 1992 Supp (2) SCC 448 .

Law Commission of India (2003), 186th Report on Proposal to Constitute Environment Courts,
New Delhi. (September 2003)

تحقيق العدالة البيئية في إطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة- دراسة لبعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية- مهي وردة

Lin T, Wang C, Chen Y, Camacho T, Lin, F (2009), Green benches: Learning from environment courts of other countries? Asian Development Bank (ABD), Manila, p. 9-10

State Council of China (2009) National Human Rights Action Plan, Beijing .

Patrick Keuleers , Nik Sekhran, Environmental Justice -Comparative experiences in legal empowerment -.United nations development programme(UNDP), june 2014, p.14.

Yuming Wang (2012), Legal Empowerment through the All China Environmental Federation Environmental Rights Safeguarding Initiative, Presentation to the UNDP Workshop on Legal Empowerment and the Environment, November 2012, Hofburg Palace, Vienna

State Council of China (2000) Development Strategy for Western China, Beijing

Dennis Baldago (2012), Promoting the Right to a Balanced and Healthful Ecology: Environmental Justice in the Philippines, Background Paper to the UNDP Workshop on Legal Empowerment and the Environment, November 2012, Hofburg Palace, Vienna,

رغم ان القاعدة القانونية عامة مطلقة و بالتالي القرار المستند لها عاما مطلقا إلا أن القاعدة التي تفرض التجنيد الإلزامي مثلا فهي على عموميتها الا انها تنطبق على كل من اكمل الثامنة عشر من الذكور ليستثنى من دائرة الخطاب الطفل، الحدث، المرأة، المسن والمعاق في حين ان لا يمكن استثناء احد من القرار البيئي لان ذلك يعني ترك المستثنى دون حماية من اخطار التلوث او الجيلولة دون وصوله الى الموارد الطبيعية.